موقف الشيخ ابن عثيمين
من الاستدلال بالعقل والفطرة
على أصول الاعتقاد

مقدمة البحث

د. شريفة أحمد الحازمي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب
تخصص العقيدة والمذاهب المعاصرة
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

بحث محكم مقدم لـ:
ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.. وبعد:

فيسعدني الإسهام بهذا البحث الموسوم بـ: «**موقف الشيخ محمد بن عثيمين من الاستدلال بالعقل والفطرة على أصول الاعتقاد**» وذلك للمشاركة به ضمن البحوث المقدمة لندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية: دراسات تحليلية منهجية. والمعقود في جامعة القصيم وذلك في العام الهجري ١٤٣١.

وقد جعلته في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ثم خاتمة وفهارس.

اشتمل التمهيد على ثلاثة عناصر:

الأول: ترجمة موجزة للشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله.

الثاني: التعريف اللغوي والاستعمالات الاصطلاحية لكل من العقل والفطرة.

الثالث: مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد.

واشتملت المباحث الثلاثة على الآتي:

* **المبحث الأول:** مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين.

وفيه مطالب:

المطلب الأول: مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين.

المطلب الثاني: مكانة العقل والفطرة بين الأدلة الشرعية على أصول الاعتقاد

عند الشيخ محمد بن عثيمين.

المطلب الثالث: الموافقة بين صريح المعقول وصحيح المنقول وموقف الشيخ محمد بن عثيمين منها.

* **المبحث الثاني**: صور من الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين؛ وفيه مطالب:

المطلب الأول: استخدام القياس الصحيح وضرب الأمثلة.

المطلب الثاني: الاستنباط العقلي من النص وإيراد التقسيمات لحصر القضايا وتحديدها.

المطلب الثالث: الإشارة إلى التلازم العقلي بين القضايا.

المطلب الرابع: موقف الشيخ محمد بن عثيمين من الحكمة والتعليل ومن الأسباب وتأثيرها في المسببات.

* **المبحث الثالث**: نماذج تطبيقية للاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين؛ وفيه مطالب:

المطلب الأول: الإيمان بالله تعالى.

المطلب الثاني: الإيمان باليوم الآخر.

المطلب الثالث: الإيمان بالقدر.

المطلب الرابع: مسائل الأسماء والأحكام.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه وأن ينفع به وأن يبارك في جهود القائمين على هذه الندوة والمشاركين فيها وأن يسدد خطاهم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: ترجمة موجزة عن الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

نسبه:

هو أبو عبدالله محمد بن صالح بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي.

مولده ووفاته:

ولد الشيخ في مدينة عنيزة إحدى مدن القصيم في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٧هـ. وتوفي رحمه الله سنة ١٤٢١هـ[١].

نشأته وحياته العلمية:

نشأ الشيخ رحمه الله في بيت معروف بالفضل والاستقامة وقرأ القرآن على جده لأمه الشيخ عبدالرحمن بن سليمان آل دامغ فحفظه على يده، ثم اتجه لطلب العلم فكان رحمه الله ذا همة عالية وحِرْصٍ على التحصيل.

وقد تتلمذ على يد عدد من جهابذة العلماء؛ ومنهم: الشيخ العلامة عبدالرحمن ابن ناصر السعدي والشيخ العلامة عبد العزيز بن عبدالله بن باز والشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، وغيرهم[٢].

وقد شهد للشيخ أقرانه من علماء هذا العصر بعمق المعرفة وسعة العلم والتمكن من علوم الشريعة والمتابعة للكتاب والسنة والعناية بآثار السلف الصالح، رحمهم الله.

(١) انظر: ابن عثيمين الإمام الزاهد ص ٢٧، علماء أعلام ص ٥٥.
(٢) انظر: أمة في رجل ص ٢٦٦، ابن عثيمين الإمام الزاهد ص ٦٩، ١٣٤، ١٣٥، ٣٣٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٨٨، ٥٢٢، علماء أعلام ص ٥٥.

وقد كان رحمه الله بحراً في استيعابه لفنون الشريعة والعربية، كما كان فقيهاً مجتهداً متمكناً واعياً للمقاصد وملماً بالقواعد صاحب حجة وبرهان.

كما تميزت أبحاثه وفتاواه ومصنفاته بالوضوح والإشراق وقوة الحجة.

والشيخ رحمه الله كان حريصاً على التيسير والأخذ بما هو أرفق بالأمة مع التنبه للضرورات وضوابطها والبدع ودركاتها وكان عظيم الغيرة على دين الله تعالى[1].

منهجه العلمي[2]:

تميز منهج الشيخ محمد بن عثيمين العلمي بالعناية بالدليل مع الاستفادة من جهود فقهاء المذاهب واختياراتهم.

كما كان للشيخ رحمه الله عناية كبرى بالتأصيل والتقعيد والاستنباط وقد أفاد الشيخ رحمه الله هذا التميز من عدة أمور:

١ـ الحرص الشديد على التقيد بما كان عليه السلف الصالح في الاعتقاد.

٢ـ طلبه للعلم على يد كبار العلماء الذين كان لهم عناية خاصة بالتأصيل والتقعيد كالشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي أو الذين لهم عناية بالحديث على وجه الخصوص كالعلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.

٣ـ عنايته بكتب الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ـ ولا يخفى اعتناء هذين الإمامين بالدليل وبمقاصد الشريعة وضبط أصولها وكلياتها والعناية بقواعد الدين والحرص على التوفيق بين النص والمصلحة.

٤ـ التعمق في أصول الفقه والقواعد الفقهية والاعتناء والاهتمام التام باللغة العربية.

(١) انظر: ابن عثيمين الإمام الزاهد ص ٤٤١ وما بعدها، ٤٦٥، ٤٩٤، علماء أعلام ص ٥٦ وما بعدها.
(٢) انظر: ابن عثيمين الإمام الزاهد ص ٣١٤- ٣٢٠، علماء أعلام ص ٦٢.



كل ذلك كان له أثره في مقدرة الشيخ الفذة على دقة الاستنباط والتفسير الدقيق لكتاب الله والوقوف على القواعد والكليات لشتى المسائل التي يعرضها الشيخ رحمه الله.

ولا أدل على كل ذلك من آثاره العلمية الماثلة بين أيدينا اليوم والتي تميزت بالشمولية والمنهجية العلمية المنضبطة والدقة في اختيار المصطلحات وكثرة إيراد القواعد الأصولية واستعمال القواعد الفقهية الكلية ورد جزئيات المسائل إليها والعناية بالفروق الفقهية، وقد نفع الله بتلك الآثار، فجزى الله الشيخ عن المسلمين خير الجزاء.

ثانياً: التعـريف اللغـــوي
والاستعمالات الاصطلاحية لكل من العقل والفطرة

أ ـ المعنى اللغوي والاستعمال الاصطلاحي للعقل:

١ـ المعنى اللغوي للعقل:

العقل مصدر عَقَلَ يَعْقِل، ومادة العقل في اللغة تدل على حالة حبس وتقييد(١)، قال ابن فارس(٢): «العين والقاف واللام أصل واحد يدل عُظْمُه على حبسة في الشيء أو ما يقارب الحبسة؛ من ذلك العقل وهو الحابس عن ذميم القول والفعل»(٣).

قال ابن منظور(٤): «سمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه، وقيل: العقل هو التمييز الذي به يتميز الإنسان من سائر الحيوان»(٥). وقال: «العقل هو الحجر والنهي ضد الحمق»(٦).

وقال الخليل(٧): «العقل ضد الجهل»(٨).

---

(١) انظر: لسان العرب/ مادة عقل، مصادر المعرفة ص ٣٠١.

(٢) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي من علماء اللغة الأدب، له مصنفات منها: مقاييس اللغة، والصاحبي، توفي سنة ٣٩٥هـ.
انظر: إنباه الرواة (١/ ٢٧)، الأعلام (١/ ١٩٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة/ مادة عقل.

(٤) ابن منظور: أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري الإمام اللغوي الحجة من نسل رويفع بن ثابت الأنصاري، من مصنفاته: لسان العرب، ومختار الأغاني وغيرها، توفي سنة ٧١١هـ.

(٥) لسان العرب مادة عقل، وانظر: القاموس المحيط/ مادة عقل.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الخليل: الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، له مصنفات، منها: العين ومعاني الحروف، توفي سنة ١٨٠هـ بالبصرة.
انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٥)، طبقات النحويين ص ٤٧، الأعلام (٢/ ٣١٤).

(٨) معجم المقاييس في اللغة ص ٦٧٢، وقد وردت معاني أخرى للعقل ليس هذا موطن ذكرها.

٢ـ الاستعمال الاصطلاحي للعقل:

يستعمل لفظ العقل في الاصطلاح عدة استعمالات:

١ـ يستعمل بمعنى الغريزة المدركة التي هي ميزة للإنسان ميزه الله بها عن سائر الحيوان والتي يسقط بفقدها التكليف الشرعي عن الإنسان.

٢ ـ يعبر بالعقل عن المعارف الفطرية والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء مثلاً.

وهذان المعنيان للعقل غريزيان فطريان يكون بها التدبير والتمييز والتكليف.

٣ ـ يستعمل في إدراك المعارف النظرية وما يستفاد من التجارب الحسية ويدخل في ذلك فهم البيان، ومن ذلك فهم ما في القرآن وسائر كتب الله تعالى يقول الله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٧٥).

فالعقل هنا هو الفهم والعلم وفاقد هذا المعنى من معاني العقل يسمى جاهلاً.

كما يطلق العقل على العمل بمقتضى العلم قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠)، وقال تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنعام: ٣٢)[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]: «إن اسم العقل عند المسلمين وجمهور العقلاء

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٦- ٢٨٧)، بغية المرتاد ص ٥١ وما بعدها، الأدلة العقلية النقلية ص٢٧، ٣٠.

(٢) ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني ثم الدمشقي شيخ الإسلام والإمام الرباني البحر ولد سنة ٦٦١هـ بحران، له تصانيف لم يسبق إلى مثلها منها: درء تعارض العقل والنقل، والصفدية وغيرها، توفي سنة ٧٢٨هـ.
انظر: العقود الدرية ص٣ وما بعدها، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٩٢)، الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٢٠ـ ٣٢١).

إنما هو صفة وهو الذي يسمى عرضاً قائماً بالعقل وعلى هذا دل القرآن... ثم من الناس من يقول هو علوم ضرورية، ومنهم من يقول العقل هو العمل بموجب تلك العلوم، والصحيح أن العقل يتناول هذا وهذا وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار...»[1].

ب ـ المعنى اللغوي والاصطلاحي للفطرة:

١ـ المعنى اللغوي للفطرة:

الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح الشيء وإبرازه كما ذكر[2] ابن فارس: فالفطر هو الشق يقال: فَطَرَهُ يَفْطِرهُ ويَفْطُرُه؛ أي شقه فانفطر وتفطر؛ والفطرة هي الخلقة؛ وفطر الله الخلق أي خلقهم وبرأهم، وفطر الأمر أي ابتدأه وأنشأه[3]. قال ابن منظور: «الفطرة: الابتداء والاختراع.. والفطرة الخلقة.. والفطرة ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به..»[4].

٢ـ الاستعمال الاصطلاحي للفطرة:

تستعمل لفظ الفطرة في الاصطلاح عدة استعمالات منها:

١ـ ما يتعلق بمعرفة الله تعالى وتوحيده ففطرية هذه الأمور هي مقتضى الضرورة النفسية والدلائل الشرعية.

٢ـ ما يتعلق بإدراك الكمال والنقص في الأفعال.

٣ـ ما يتعلق بالمبادئ الأولية التي هي أساس الاستدلال العقلي بحيث أنه لا يمكن أن نستدل عقلياً إلا وفق تلك المبادئ الفطرية، بمعنى أن الدليل العقلي يستند

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٧).
(٢) معجم المقاييس في اللغة/ مادة فطر.
(٣) انظر: معجم المقاييس في اللغة مادة فطر، القاموس المحيط/ مادة فطر، لسان العرب/ مادة فطر.
(٤) لسان العرب (٥/ ٥٦) مادة فطر.

إليها من جهة كونها فطرية ضرورية لا يمكن الشك فيها أو تصور نقيضها[1].

والفطرة هي الركيزة الأولى لقبول الرسالات[2] وعليها يقوم بناء المعارف والعلوم وهي أساس الدليل العقلي إذ هي تتناول أمرين:

الأول: العلوم الأولية البدهية المغروزة في كل نفس والتي لا تحتاج إلى استدلال بل هي مرجع كل استدلال.

والثاني: القوة الكامنة في النفس والتي تقتضي معرفة الحق وإرادته وطلبه وإيثاره على الباطل[3].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به ومعرفة الباطل والتكذيب به ومعرفة النافع الملائم والمحبة له ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة...»[4].

ويقول: «أصل العلم الإلهي فطري ضروري وأنه أشد رسوخاً في النفوس من مبدأ العلم الرياضي كقولنا: إن الواحد نصف الاثنين؛ ومبدأ العلم الطبيعي كقولنا أن الجسم لا يكون في مكانين؛ لأن هذه المعارف أسماء قد تعرض عنها أكثر الفطر وأما العلم الإلهي فما يتصور أن تعرض عنه فطرة...»[5].

---

(١) انظر: المعرفة في الإسلام ص ٢١٠- ٢١١.

(٢) انظر: معالم الانطلاقة الكبرى ص ١٩، ٢٠، القائد إلى تصحيح العقائد ص٣٩، مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥) منهج ابن تيمية في الدعوة (١/ ١١٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٥٨) الفصل في الملل (١/ ٤٣، ٤٤)، الأدلة العقلية ص١٩٦، ١٩٧.

(٤) نقض المنطق ص ٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ١٥، ١٦).

ثالثاً: مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد

قسم العلماء العلوم إلى ثلاثة أقسام:

١ـ قسم ضروري فطري لا يمكن التشكيك فيه كعلم الإنسان بوجوده وبأن الاثنان أكثر من الواحد.

٢ـ قسم نظري يكتسب بالنظر والاستدلال مستند إلى القسم السابق ويمكن تفريعه إلى فرعين:

الأول: ما تمحض العمل فيه للعقل معتمداً على الحس، وهذا عادة يكون في العلوم المفضولة كالرياضيات والصناعات.. ونحوها.

الثاني: ما اشترك العقل فيه مع الشرع في الدلالة عليه؛ كنظر العقل في أدلة الشرع واستخراج ما فيها من دلائل ومسائل؛ ويدخل في ذلك بعض أصول الاعتقاد ومعرفتها على وجه الإجمال لا التفصيل.

٣ـ قسم غيبي محض لا يصل إليه العقل إلا بإخبار الشارع له وتعليمه إياه، وهذا القسم يحوي أكثر مسائل الاعتقاد التفصيلية والإجمالية وغاية ما يصل إليه العقل فيها التسليم للشرع في إثباتها، وفهم معانيها، وعدم إحالتها[1].

من هنا ندرك أن مصادر المعرفة تتمثل في الخبر والعقل والحس، وهذه المصادر الثلاثة تتكامل وتتداخل فيما بينها، فالخبر يعتمد على العقل في إثبات صحته لا في ثبوته في نفس الأمر، والعقل يعتمد على معطيات الحس ليجري علمياته القياسية ولهداية الخبر الصحيح، والحس يعتمد على الخبر والعقل لبيان الصحيح منه من غير الصحيح.

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٤٨٦ – ٤٨٧)، الأدلة العقلية النقلية ص ٣٧، ٣٨.

والعقل والفطرة مفتقرة إلى الشرع سواء في العلوم النظرية؛ للقطع بها، أو الضرورية؛ للتنبيه والإرشاد إليها؛ إذ كل من العقل الذي يقوم على المقدمات الضرورية الفطرية، والحس قد يعرض له الخطأ، كما أن كل منهما مفتقر للشرع لمحدودية مجاله المعرفي وقصوره في إدراك المعارف جميعها فمن خلال معطيات الحس ومن خلال العلوم الفطرية الضرورية يصل العقل إلى بعض أصول الاعتقاد على وجه الإجمال؛ فهو لا ينفرد هو والفطرة بمعرفة الحقائق الشرعية بتفاصيلها وإن كان يعلم بعضها إجمالاً، وما لا يستطيع العقل والفطرة الوصول إليه فإنها لا تحيله ففرقٌ بين محالات العقول ومحارات العقول.

وأما تفاصيل ما علمه العقل والفطرة إجمالا وإدراك أصول الاعتقاد جملةً وتفصيلاً فمحله الشرع الذي هو أحد أنواع الخبر[1].

وقد جاء الشرع بالأدلة العقلية والفطرية ونبه إليها ودعا إلى إعمالها فالقرآن والسنة مليئة ووافية بالحجج والبراهين العقلية التي تدل على العقيدة وتدفع الشبه[2]، يقول الإمام السيوطي[3]: قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحرير يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به؛ لكن أورده على عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين:

---

(١) انظر في الكلام عن مصادر المعرفة وتكاملها وحدودها: الاعتصام (٢/ ٤٨٦)، بيان تلبيس الجهمية ص١٩٨ تحقيق الغفيص، بين تلبيس الجهمية ص ٥٥٥- ٥٥٧ تحقيق اللاحم، درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٧٨).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص٧٦، الشفا ص١٨٨، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٣، ٢٣٣).

(٣) السيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر الشافعي أبو الفضل جلال الدين إمام حافظ مفسر مؤرخ وأديب زادت تصانيفه على ٦٠٠ مصنف في مختلف العلوم منها: الإتقان في علوم القرآن، والدر المنثور توفي سنة ٩١١هـ.

انظر: الكواكب السائرة (١/ ٢٦٦)، التاج المكلل ص٣٥٦، الأعلام (٣/ ٣٠١).

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ (إبراهيم: ٤).

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام[١].

وقد استوفى شيخ الإسلام ابن تيمية الكلام على هذه المسألة بما يشفي ويغني وبين أن أدلة الشرع العقلية تتميز ببساطتها مع كونها يقينية تامة مكتملة لا حشو فيها ولا إخلال.

كما بين أن دليل العقل والفطرة هي من الموازين العادلة المستقيمة التي أنزلها الله في القلوب وزود بها العباد للتسوية بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات، وكل منها بحاجة إلى الوحي وهدايته؛ لا سيما فيما يتعلق بأصول الاعتقاد؛ إذ أن فيها غيبيات تقع وراء دائرة الحس ووراء طور العقل ولا سبيل لها إليها إلا بالوحي[٢].

نخلص مما سبق أن العقل المبني على المقدمات النظرية، هو والفطرة تعد من مصادر المعرفة إلا أن لها حدوداً لا يمكن تجاوزها كما أن ما تصل إليه له قيمته المعرفية التي لا يمكن إنكارها إلا أن المعارف والعلوم التي تصل إليها لا يمكن أن تصل في المرتبة إلى ما يصل إليه الشرع لا في قيمته المعرفية ولا في قدره.

(١) الإتقان (٢/ ١٠٤٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٢، ٢٣٣)، منهج ابن تيمية في الدعوة (١/ ١١٠)، الرد على المنطقيين ص٣٨٢، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٥- ٢٨٨).

المبحث الأول

مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين

*** المطلب الأول: مصادر المعرفة وحدودها في الاستدلال على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين:**

سار الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله على منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال بها على أصول الاعتقاد، فالمصادر المعرفية التي ذكرها الشيخ في كتبه والتي يستدل به على أصول الاعتقاد شملت مصادر المعرفة الثلاثة: الخبر والعقل والحس.

فاستدل بالخبر متمثلاً في القرآن والسنة الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإجماع، كما استدل بأدلة العقل والفطرة والحس على بعض أصول الاعتقاد الكبرى مبيناً تضافر هذه المصادر المعرفية في إثبات الحق.

يقول الشيخ رحمه الله مستدلاً على وجود الله تعالى بمصادر المعرفة المتنوعة ومؤكداً أنها مصادر تتوافق وتتكامل للدلالة على الحق ولا تتعارض بحال متى ما إذا كانت صريحة صحيحة: «دل على وجود تعالى: الفطرة والعقل والشرع والحس:

أما دلالة الفطرة على وجوده؛ فإن كل مخلوق قد فطر على الإيمان بخالقه من غير سبق تفكير أو تعليم، ولا ينصرف عن مقتضى هذه الفطرة إلا من طرأ على قلبه ما يصرفه عنها...

وأما دلالة العقل على وجود الله تعالى: فلأن هذه المخلوقات سابقها ولاحقها لا بد لها من خالق أوجدها؛ إذ لا يمكن أن توجد صدفة... وإذا لم يمكن أن توجد هذه المخلوقات نفسها بنفسها ولا أن توجد صدفة، تعين أن يكون لها موجد وهو

الله رب العالمين.

وأما دلالة الشرع على وجود الله تعالى فلأن الكتب السماوية كلها تنطق بذلك.

وأما أدلة الحس على وجود الله فمن وجهين:

أحدهما: أننا نسمع ونشاهد من إجابة الداعين وإغاثة المكروبين ما يدل دلالة قاطعة على وجوده تعالى.

الوجه الثاني: أن آيات الأنبياء التي تسمى المعجزات... برهان قاطع على وجود مرسلهم وهو الله تعالى لأنها أمور خارجة عن نطاق البشر...»[1].

ويقول في شرحه للعقيدة الواسطية: «الدليل على وجو د الله: العقل والحس والشرع ثلاثة كلها تدل على وجود الله وإن شئت فزد الفطرة، فتكون الدلائل على وجود الله أربعة: العقل والحس والفطرة والشرع؛ وأخرنا الشرع لا لأنه لا يستحق التقديم لكن لأننا نخاطب من لا يؤمن بالشرع...»[2].

ثم فصل في بيان دلالة كل من مصادر المعرفة السابقة فقال في دلالة العقل على وجود الله تعالى: «فأما دلالة العقل فنقول: هل وجود هذه الكائنات بنفسها أو وجدت هكذا صدفة؟ فإن قلت: وجدت بنفسها؛ فمستحيل عقلاً ما دامت هي معدومة، كيف تكون موجودة وهي معدومة؟! العدم ليس بشيء حتى يوجد، إذاً لا يمكن أن توجد نفسها بنفسها! وإن قلت: وجدت صدفة؛ فنقول هذه الأطيار والجبال والشمس... لا يمكن أن توجد صدفة أبداً»[3].

---

(١) شرح أصول الإيمان ص١٣-١٦، وانظر زيادة أمثلة: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٣٠٤)، القواعد المثلى ص١٨، ١٩، ٢٢، ٢٦، ٢٧.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٥-٥٦).

(٣) المرجع السابق ص ٥٦.

فقد استخدم الشيخ هنا ضرب المثل وهو من صور الاستدلال العقلي ـ مبيناً دلالة الأثر على المؤثر، بل واستشهد بالقصة المشهورة عن أبي حنيفة رحمه الله في مناظرته مع السُمنية[1] في إثبات الخالق وكيف أنهم طلبوا منه إثباته، فسألهم عن سفينة جاءت تشق عباب الماء محملة من البضائع والأرزاق حتى رست في الميناء ونزلت الحمولة وذهبت وليس لها قائد ولا حمالون كيف يكون ذلك؟ فقالوا له: تُفَكِّرُ بهذا؟!! قال: نعم، قالوا: إذاً ليس لك عقل، فألزمهم باعترافهم بأن هذا لا يعقل ولا يقبل عقلاً كيف تقبل عقولهم أن هذه السموات والشمس والقمر والنجوم والناس... كلها بدون صانع، فعرفوا أن الرجل خاطبهم بعقولهم وعجزوا عن جوابه هذا.

ثم استشهد الشيخ أيضاً بدلالة الأثر على المؤثر مرة أخرى وهي دلالة عقلية بحتة، عند استشهاده بقول الأعرابي من البادية لما سئل: بم عرفت ربك؟ فقال: الأثر يدل على المسير والبعرة تدل على البعير، فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحار ذات أمواج ألا تدل على السميع البصير[2].

ثم بين الشيخ أن هذا الدليل العقلي دليل شرعي جاء به القرآن بأوجز عبارة وأتمها وأحسنها وأدلها حيث قال الله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الطور: ٣٥)، وذكر الشيخ أن دلالة العقل هنا دلالة شرعية عقلية قطعية[3].

ثم استدل الشيخ بدلالة الحس على وجود الله فقال: «الإنسان يدعو الله عز وجل

(١) السمنية: طائفة من طوائف أهل الشرك القائلون بقدم العالم والمنكرون للأمور الغيبية والقائلون بتناسخ الأرواح وقد كان على هذا المذهب أهل ما وراء النهر قبل الإسلام.
انظر: الفهرست ص٤١٩، الفرق بين الفرق ص٢٤٠- ٢٤١.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٦-٥٧)، الأدلة على وجود الله إجمالاً تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ١٩٢).

(٣) انظر: تفسير القرآن الكريم: سورة الطور ص ١٩٤.

يقول: يا رب ويدعو بالشيء ثم يستجاب له فيه؛ فهذه دلالة حسية، حيث دعا هذا الإنسان الله ولم يدع غيره واستجاب الله له رأى ذلك رأي العين، وكذلك نحن نسمع عمن في عصرنا أن الله استجاب له»[1].

ثم بين أن هذا الدليل ورد في القرآن إثباته وكذا في السنة، ففي القرآن كثير من هذا كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ (الأنبياء: ٨٣ - ٨٤).

ومن السنة قصة الأعرابي الذي دخل والرسول ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة قال: هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا، قال أنس: والله ما في السماء من سحاب ولا قزعة (أي قطعة سحاب)... وبعد دعاء النبي ﷺ خرجت وظهرت سحابة مثل الترس وارتفعت في السماء وانتشرت ورعدت وبرقت ونزل المطر فما نزل الرسول ﷺ إلا والمطر يتحادر من لحيته عليه الصلاة والسلام[2].

وأما دلالة الفطرة فبين الشيخ أن كثيراً من الناس الذين لم تنحرف فطرهم يؤمنون بوجود الله تعالى، بل حتى البهائم العجم تؤمن بوجود الله؛ وأورد بعض القصص على ذلك، ثم قال: «فالفطر مجبولة على معرفة الله ﷻ وتوحيده».

ثم أشار إلى أن القرآن قد نبه إلى هذا الدليل وأشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ... الآية﴾ (الأعراف: ١٧٢).

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٣) ومسلم (٨٩٧).

وكقصة النملة التي روي عن سليمان عليه السلام أنه خرج يستسقي فوجد نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول: اللهم إنا خلق من خلقك فلا تمنع عنا سقياك، فقال سليمان عليه السلام: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم. انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٨)، وانظر هذه القصة وغيرها: اجتماع الجيوش الإسلامية ص٣٢٨- ٣٢٩.

يقول الشيخ بعد أن أورد هذا الدليل: «فهذه الآية تدل على أن الإنسان مجبول بفطرته على شهادته بوجود الله وربوبيته سواء أقلنا: إن الله استخرجهم من ظهر آدم واستشهدهم أو قلنا: إن هذا هو ما ركب الله في فطرهم من الإقرار به فإن الآية تدل على أن الإنسان يعرف ربه بفطرته...»(١).

لكن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ وإن اعتنى بالاستدلال بمصادر المعرفة المتنوعة على أصول الاعتقاد وبين تضافرها في ذلك إلا أنه يؤكد على ضرورة الوقوف على مجالات وحدود كل مصدر من هذه المصادر في الاستدلال على أصول العقيدة.

وقد جلى لنا بوضوح حدود الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد؛ فبين أن الدليل العقلي يقف عند عالم الشهادة وأما ما يتعلق بأمور الغيب فهذه مما لا مجال للعقل فيه.

هذه مسألة، والمسألة الأخرى هي أن الدليل العقلي وإن كان مصدر معرفة لبعض أصول الاعتقاد الكبرى إلا أن المعرفة التي يوصلنا إليها تضل معرفة إجمالية، وأما تفاصيل هذا الباب فمحلها السمع، يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «العقل يدرك ما يجب لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا على سبيل التفصيل»(٢).

كما أن الدليل العقلي محدود الإدراك إذ هو يعتمد في دلالته على معطيات الحس ولكل من الحس الظاهر والباطن حدود لا يتجاوزها سواء كانت حدود زمانية أو مكانية أو غيرها، فمع أن كل موجود يمكن للحس الظاهر والباطن إدراكه لكن الإنسان لا يمكنه بواسطة حواسه إدراك كل شيء إلا ما كان في حدود طاقاته وقدراته، وأما ما لم يجعل له إليه سبيل وما لم يمكن منه فلا، ثم إنهما قد يعرض لهما الخطأ؛ كما أن مدارك العقول للعلوم تتفاوت من شخص لآخر.

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٩).
(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٨١).

يقول الشيخ في بيانه لاعتماد العقل على مصدر الحس وكونهما محدودي المجال المعرفي: «أهل السنة والجماعة لا يكيفون صفات الله، مستندين إلى الدليل السمعي والدليل العقلي... وأما الدليل العقلي: فكيفية الشيء لا تدرك إلا بواحد من ثلاثة أمور: مشاهدته أو مشاهدة نظيره أو خبر الصادق عنه...»[1]. فهنا الشيخ تكلم عن المصادر الثلاثة للمعرفة وهي الحس وذلك في قوله: «مشاهدته»، والعقل وذلك في قوله: «مشاهدة نظيره»، والخبر في قوله أو «خبر الصادق عنه». ثم ذكر إن كيفية الصفات لا سبيل إلى العلم بها بالحس والعقل وإنما بالخبر[2].

أما المصدر الثالث من مصادر المعرفة وهو الخبر فيندرج تحته القرآن الكريم والسنة المطهرة الثابتة وغيرهما من الأخبار الثابتة التي تفيد علماً.

فهذا المصدر من مصادر المعرفة يتميز عن بقية المصادر أن من أنواعه ما هو منزه عن الخطأ ونعني به القرآن الكريم وكذا السنة الشريفة الثابتة عن النبي ﷺ، وهو المهيمن والحاكم على بقية الأدلة وبقية مصادر المعرفة يقول الشيخ رحمه الله: «الأدلة سمعية وعقلية وفطرية وحسية وأشدها إقناعاً للمؤمن هو الدليل السمعي؛ لأنه يقف عنده ويعلم أن كل ما خالف دلالة السمع فهو باطل وإن ظنه صاحبه حقاً...»[3].

كما أنها تتميز بأنها تصل إلى حدود معرفية لا يمكن لمصادر المعرفة الأخرى الوصول إليها، هذا من جانب؛ ومن جانب آخر فإن القرآن والسنة تدعو إلى إعمال العقل بالتدبر والتفكر في الآيات في الآفاق والأنفس، وإلى إيقاظ ما تبلد من الحس والفطر للوصول إلى الحقائق الكونية والسنن الربانية في الحياة للهداية للحق والفلاح في الدنيا والآخرة.

---

(١) المرجع السابق (١/ ٩٧- ٩٨).

(٢) انظر: المرجع السابق (١/ ٩٩- ١٠٢).

(٣) القول المفيد (٣/ ٢٤٧).

وعلى هذا فاليقين في المغيبات والهداية في التشريعات إنما هو من خصائص الوحي المتمثل في الكتاب والسنة الثابتة والتي لا يعارضها حس ولا عقل فيما ذلك.

يقول الشيخ رحمه الله في الرد على منكري عذاب القبر ونعيمه وزعمهم أنه غير ممكن لمخالفة الواقع: «هذا الزعم باطل بالشرع والحس والعقل»[1].

ثم قال بعد أن ذكر بعض أدلة الشرع والحس والعقل: «وأما اعتمادهم فيما زعموه على أنه لو كشف عن الميت في قبر لوجد كما كان عليه والقبر لم يتغير بسعة ولا ضيق فجوابه من وجوه:

الأول: أنه لا تجوز معارضة ما جاء به الشرع بمثل هذه الشبهات الداحضة التي لو تأمل المعارض بها ما جاء به الشرع حق التأمل لعلم بطلان هذه الشبهات...

الثاني: أن أحوال البرزخ من أمور الغيب التي لا يدركها الحس...

الثالث:...

الرابع: أن إدراك الخلق محدود بما مكنهم الله تعالى من إدراكه، ولا يمكن أن يدركوا كل موجود، فالسموات السبع، والأرض، ومن فيهن، وكل شيء يسبح بحمد الله تسبيحاً حقيقياً يسمعه الله تعالى من شاء من خلقه أحياناً. ومع ذلك هو محجوب عنا، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ ﴾ (الإسراء: ٤٤).

وإذا كان الخلق لا يدركون كل موجود، فإنه لا يجوز أن ينكروا ما ثبت من أمور الغيب، ولم يدركوه»[2].

فهنا بين الشيخ أن للحس والعقل حدود لا يتجاوزها وأنه قد يعرض لها الخطأ

(١) شرح أصول الإيمان ص٤٨.

(٢) شرح أصول الإيمان ص٤٨-٥١، وانظر: شرح العقيدة الواسطية (٣/ ١٢٤- ١٢٦).

وأنها مصادر قاصرة حتى فيما يتعلق بعالم الشهادة، كما بين الشيخ رحمه الله أن عالم الغيب خارج عن إدراك الحس والعقل ومسائل اليوم الآخر هي من الغيب.

وقد نبه في أكثر من موضع إلى أن عالم الغيب لا يقاس على عالم الشهادة ولا مجال للعقل فيه وليس فيه إلا التسليم يقول رحمه الله: «عالم الغيب ليس فيه إلا التسليم ولا يمكن فيه القياس إطلاقاً»[1].

يقول رحمه الله: «إن صفات الله عز وجل من الأمور الغيبية، والواجب على الإنسان نحو الأمور الغيبية أن يؤمن بها على ما جاءت دون أن يرجع إلى شيء سوى النصوص»[2].

ويقول أيضا: «إن العقل لا مدخل له في باب الأسماء والصفات؛ لأن مدار إثبات الأسماء والصفات أو نفيها على السمع، فعقولنا لا تحكم على الله أبداً، فالمدار إذاً على السمع»[3].

وهذا المنهج الاستدلالي على أمور الغيب سار عليه في كل كتبه وأكد على ضرورة اتباعه وأهمية العمل به منكراً في الوقت ذاته على أهل البدع تقدمهم بين يدي الله ورسوله بمقررات عقلية وتحكيمهم للعقل في عالم الغيب وفيما يجب ويمتنع على الله تعالى مما أوقعهم في الشبه الباطلة وإلزامهم بلوازم فاسدة وذلك نتيجة لخلل في منهج الاستدلال لديهم في هذا الباب[4].

ويورد الشيخ الاعتراض الذي قد يرد من البعض على عدم إقحام العقل في باب الصفات؛ إذ يقول قائل ولكن القرآن أحال إلى العقل في بعض ذلك فقال: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل: ١٧).

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٢٤).
(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٧٤).
(٣) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٧٤، ١١٧)، وانظر: شرح لمعة الاعتقاد ص٢٣، عقيدة أهل السنة ص٣٧.
(٤) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٨١)، فتح رب البرية ص٧٤.

فيجيب الشيخ قائلاً: «إن العقل يدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا على سبيل التفصيل، فمثلاً: العقل يدرك بأن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، لكن هذا لا يعني أن العقل يثبت كل صفة بعينها أو ينفيها؛ لكن يثبت أو ينفي على سبيل العموم أن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات سالماً من النقص...»(١). وبهذا يجعل الشيخ عالم الغيب سواء ما يتعلق بباب الأسماء والصفات أو ما يتعلق باليوم الآخر أو بغيرها لا طريق إلى العلم به سوى السمع فهو الحاكم فيها، والعقل والفطرة لا تصل إليها باستقلال البتة، والواجب فيها على كل مسلم الوقوف على ما ورد به النص إذ هي أمور من وراء طور العقل.

كما نبه رحمه الله إلى أن عامة المطالب الإلهية لا يمكن للعقل بمفرده الوصول إلى اليقين فيها وإنما طريق العلم بها هو الوحي المبين، وقد اعترف بذلك أساطين أهل الكلام والفلسفة يقول الشيخ رحمه الله: «أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها؛ وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا ينقص»(٢). ثم علل الشيخ ذلك بقوله: «لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: ٣٦). وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣)(٣).

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٨١).
(٢) القواعد المثلى ص١٣، وانظر أيضا ص٢٨، ٣٣.
(٣) المصدر نفسه.

المطلب الثاني

مكانة العقل والفطرة بين الأدلة الشرعية
على أصول الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين

المتأمل في كتب ومصنفات الشيخ يلحظ بوضوح الترتيب المنهجي المقصود في الاستدلال بالأدلة الشرعية على أصول الاعتقاد مبتدئاً بدليل الكتاب ثم مثنياً بدليل السنة ثم الإجماع وأخيراً دلالة العقل والفطرة فيما لهما فيه مجال(١).

ولا يبتدئ بالأدلة العقلية أو أدلة الحس إلا لمقصد مهم(٢).

فالعقل والفطرة أدلة دعا الشرع إلى إعمالها في مجالها لكنها لا تتقدم الكتاب والسنة في الرتبة ولا في القيمة المعرفية إذ قد يعرض لها الخطأ ولا تدل باستقلال على أصول الاعتقاد بل هي في حاجة لإرشاد الوحي وهدايته.

وهنا يعطي الشيخ للعقل والفطرة مكانتها الصحيحة كمصدر للمعرفة إلا أنه لا يفتأ يذكر بأهمية أن تكون تابعة للسمع في مسائل العقيدة ورافدة له تسير في هديه وتستضيء بنوره، يقول الشيخ: «الأدلة جمع دليل وهو ما يرشد إلى المطلوب، والأدلة على معرفة ذلك (أي على معرفة بعض أصول الاعتقاد) سمعية، وعقلية، فالسمعية ما ثبت بالوحي وهو الكتاب والسنة، والعقلية ما ثبت بالنظر والتأمل»(٣).

ثم قال مبيناً أن الأدلة العقلية مما جاء به الشرع ودعا إلى إعماله في مجاله المحدد: «وقد أكثر الله ﷻ من ذكر هذا النوع في كتابه فكم من آية قال الله فيها: ومن آياته

(١) انظر: القواعد المثلى ص١٨، ١٩، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٤٦، وغيرها.
(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٥-٥٦)، شرح أصول الإيمان ص١٣-١٦.
(٣) شرح ثلاثة أصول ص٢١، وانظر: تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ٧٣، ١٩٣)، القول المفيد (٣/ ١٩٩، ١٠٠).

كذا وكذا وهكذا يكون سياق الأدلة العقلية الدالة على الله تعالى»[1].

وقد بين الشيخ رحمه الله أهمية النظر في هذا النوع من الأدلة وأثرها في زيادة الإيمان فقال: «وأسباب زيادة الإيمان أربعة: الأول معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته... والثاني: النظر في آيات الله الكونية والشرعية قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ... الآيات﴾ (الغاشية: ١٧ - ١٨). وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ... الآية﴾ (يونس: ١٠١)»[2].

ثم قال: «كلما ازداد الإنسان علماً بما أودع الله تعالى في الكون من عجائب المخلوقات ومن الحكم البالغات ازداد إيماناً بالله عز وجل وكذلك النظر في آيات الله الشرعية يزيد الإنسان إيماناً بالله عز وجل لأنك إذا نظرت إلى الآيات الشرعية وهي الأحكام التي جاءت بها الرسل وجدت فيها ما يبهر العقول من الحكم البالغة والأسرار العظيمة التي تعرف بها أن هذه الشريعة نزلت من عند الله وأنها مبنية على العدل والرحمة فتزداد بذلك إيماناً»[3].

وهكذا بين الشيخ أن النظر والتأمل في الآيات الكونية والشرعية مما يزيد الإيمان، كما ذكر أيضاً أن الإعراض عن هذا النوع من الدلالة يوجب الغفلة وينقص الإيمان[4].

وفي الصفحات التالية[5] أمثلة للترتيب المنهجي العلمي الثابت الذي سار عليه الشيخ في الاستدلال بالسمع والعقل والفطرة، مما يغني عن إيراده هنا.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٣٤).

(٣) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٣٤)، وانظر تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ٢٩٦).

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٣٥).

(٥) انظر: ما أوردناه من أمثلة تطبيقية على استخدام الشيخ لأدلة العقل والفطرة في باب الاعتقاد في نهاية هذا البحث.

كما أن في إنكار الشيخ في العديد من المواضع في كتبه على أهل البدع تقديمهم للعقل على النقل وتحكيمهم للعقل في أصول الاعتقاد ومسائل الغيب بيان لهذا المنهج[1].

ولا يعني ذلك أن الشيخ يلغي قيمة العقل بل الشيخ أشار إلى أن الله تعالى قد أثنى على العقل في كتابه العظيم إذ جعله غاية لأمر محمود وهو تبيين الآيات حيث يقول الله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة: ٢٤٢)، لكن المراد هنا عقل الرشد السالم من الشبهات والشهوات والإرادات السيئة[2].

بل حث الشيخ على سلوك هذا المسلك عند الحاجة فقال: «لا مانع أن تأتي بالأدلة العقلية أو الحسية من أجل أن تقنع الخصم وتطمئن الموافق...». وقال عن دليل الفطرة: «دليل الفطرة، لا مانع أيضاً أن تأتي به للاستدلال على ما تقول من الحق لتلزم الخصم به وتطمئن الموافق، وما زال العلماء يسلكون هذا المسلك..»[3].

(١) انظر: فتح رب البرية ص٧٤- ٧٥، والقواعد المثلى ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٦.
(٢) انظر: تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ١٩٢، ١٩٣).
(٣) القول المفيد (٢/ ٢٤٧) بتصرف يسير.

المطلب الثالث

الموافقة بين صريح المعقول وصحيح المنقول
وموقف الشيخ محمد العثيمين منها

تقدم أن الشيخ يرى العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح وأنهما يتضافران في الدلالة على المطلوب، كما أنه يرى أن ما تدلنا عليه النصوص من مسائل الاعتقاد لا يحيله العقل بل يدل عليه في الجملة وقد يحار فيه العقل لكنه لا يحيله البتة ما دام العقل صريحاً والنقل صحيحاً.

وقد عرف الشيخ العقل الصريح بأنه السالم من الشبهات والشهوات فقال: «إن العقل الصريح أي السالم من الشبهات، والشهوات لا يحيل ما جاءت به النصوص من صفات الله، بل إنه يدل على ثبوت صفات الكمال لله في الجملة، وإن كان في النصوص من التفاصيل في هذا الباب ما تعجز العقول عن إدراكه والإحاطة به»[1].

ويقول أيضاً: «لا حكم للعقل فيما يتعلق بذات الله وصفاته، بل لا حكم له في جميع الأمور الغيبية، ووظيفة العقل فيها التسليم التام، وأن نعلم أن ما ذكره الله من هذه الأمور ليس محالاً، ولهذا يقال: إن النصوص لا تأتي بمحال، وإنما تأتي بمحار، أي: بما يحير العقول، لأنها تسمع ما لا تدركه ولا تتصوره»[2].

وقد أورد الشيخ في تلخيصه للحموية القاعدة النافعة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه درء تعارض العقل والنقل، فقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «نحب أن نقدم قاعدة نافعة... وخلاصتها:

---

(١) فتح رب البرية ص٧٩- ٨٠.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٠١).

أنه إذا قيل بالتعارض بين دليلين فإما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو أحدهما قطعياً والآخر ظنياً فهذه **ثلاثة أقسام**:

الأول: القطعيان: وهما ما يقطع العقل بثبوت مدلولهما، فالتعارض بينهما محال، لأن القول بجواز تعارضهما يستلزم إما وجوب ارتفاع أحدهما وهو محال، لأن القطعي واجب الثبوت، وإما ثبوت كل منهما مع التعارض وهو محال أيضاً، لأنه جمع بين النقيضين.

فإن ظن التعارض بينهما فإما أن لا يكونا قطعيين، وإما أن لا يكون بينهما تعارض بحيث يحمل أحدهما على وجه، والثاني على وجه آخر، ولا يرد على ذلك ما يثبت نسخه من نصوص الكتاب والسنة القطعية، لأن الدليل المنسوخ غير قائم فلا معارض للناسخ.

الثاني: أن يكونا ظنيين إما من حيث الدلالة، وإما من حيث الثبوت فيطلب الترجيح بينهما ثم يقدم الراجح.

الثالث: أن يكون أحدهما قطعياً، والآخر ظنياً، فيقدم القطعي باتفاق العقلاء، لأن اليقين لا يُدفع بالظن...»[1].

من هنا تبين أن الشيخ يرى أن الأدلة القطعية لا تتعارض بل تتضافر وتتعاضد وتتوافق في الدلالة على الحق سواء كانت سمعية أو عقلية أو سمعية وعقلية؛ ولذا نجده في العديد من مصنفاته يقرن بين أدلة السمع والعقل للاستدلال على المسائل العقدية، كما أنه يرد على المخالفين من أهل البدع قولهم بالتعارض بين أدلة السمع والعقل، ويؤكد أنه ليس معهم إلا مجرد الدعوى بلا حجة صحيحة، ويفند ذلك ببيان بطلان وفساد أدلتهم وأقيستهم العقلية التي يدعون معارضتها لأدلة السمع، بل يؤكد أنه إذا حققت القضايا العقلية الصريحة ظهر دلالتها على فساد ما عارضوا

(١) فتح رب البرية ص٥١- ٥٢.



به النص ودل العقل على ما دل عليه النص.

ومن النص السابق أيضاً نلحظ **عدة أمور مهمة منها:**

١ـ أن الشيخ لا يرد جنس العقليات ولا يقبل جنس النقليات، وإنما هو يقبل الدليل القطعي اليقين الثابت سواء كان عقلياً أو نقلياً ويقبل ما كان ظناً راجحاً.

٢ـ أن ما يرد الشيخ من الأدلة العقلية إنما يردها لكونا أدلة فاسدة وكذا الشأن مع النقلي إنما يرد ما لا يثبت ولا يصح.

٣ـ أن الشيخ يؤكد على أن الأدلة القطعية سواء كانت نقلية أو عقلية أو أحدها عقلي والآخر نقلي متعاضدة ومتوافقة ولا تتعارض بحال.

وما يدل على اهتمام الشيخ بهذه القضية وقد تبع في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1] أنه أبرز هذه القضية في مصنفاته، ونبه عليها بعدة طرق، **منها:**

ـ النص على أهمية القاعدة التي أوردها شيخ الإسلام والتي تتعلق بالتوافق بين العقل والنقل والإشارة إلى فائدتها ونفعها.

ـ الإنكار على أهل البدع في معارضة المنقول بمعقولاتهم الفاسدة وتقديمهم للعقل على النقل والرد عليهم، وبيان اللوازم الباطلة التي تلزمهم في ذلك وبيان لتناقض أقوالهم واضطراب منهجهم في هذا الباب.

ـ نقض الشبه العقلية الفاسدة التي يستدل بها هؤلاء واستبدالها بأدلة عقلية صحيحة في الباب.

ولعل في النص التالي مثال لما أشرنا إليه آنفاً حيث يورد الشيخ رحمه الله في تلخيصه للحموية ما يلي:

«اتفق النفاة على أن يثبتوا لله من الصفات ما اقتضت عقولهم إثباته وأن ينفوا

(١) انظر كتابه درء تعارض العقل والنقل على سبيل المثال.

عنه ما اقتضت عقولهم نفيه، سواء وافق الكتاب والسنة، أم خالفهما فطريق إثبات الصفات لله أو نفيها عنه عندهم هو العقل.

ثم اختلفوا فيما لا يقتضي العقل إثباته، أو نفيه، فأكثرهم نفوه وخرجوا ما جاء منه على المجاز، وبعضهم توقف فيه وفوض علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات.

وهم يزعمون أنهم وفقوا بهذه الطريقة بين الأدلة العقلية والنقلية، ولكنهم كذبوا في ذلك لأن الأدلة العقلية والنقلية متفقة على إثبات صفات الكمال لله، وكل ما جاء في الكتاب والسنة من صفات الله فإنه لا يخالف العقل، وإن كان العقل يعجز عن إدراك التفصيل في ذلك»[1].

(١) فتح رب البرية ص٧٤.

المبحث الثاني

صور من الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد

عند الشيخ محمد بن عثيمين

المطلب الأول: استخدام القياس الصحيح وضرب الأمثلة

القياس هو ضرب المثل وأصله تقدير الشيء بالشيء ومفهومه على وجه الإجمال هو الاعتبار وهو أنواع وقد ذكرت الأمثال المضروبة في القرآن والسنة لتعريف العباد بالحق[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والقرآن مملوء من طريق تعريف الله تعالى لعباده بالأدلة الواضحة المعقول والأمثال المضروبة التي هي القياسات العقلية... فإن الله سبحانه وتعالى ضمن كتابه العزيز فيما أخبر به عن نفسه وأسمائه وصفاته من الأدلة والآيات والأقيسة التي هي الأمثال المضروبات ما بين ثبوت المخبر بالعقل الصريح... بل قد ضمن كتابه من الأدلة العقلية على ثبوت الأمر والنهي والوعد والوعيد ما نبه عليه في غير هذا الموضع كقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (فصلت: ٥٣)»[2].

والأمثال المضروبة في القرآن **نوعان:**

نوع يقاس فيه الفرع بأصل معين موجود أو مقدر وهذه الأمثلة من جنس قياس التمثيل، ونوع هي الأمثلة الكلية التي هي من جنس قياس الشمول وذلك

(١) انظر: الأصول من علم الأصول لابن عثيمين ص٧٨.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ص١٧٣ - ١٧٥، تحقيق رشيد حسن.

من جهة مطابقة المفرد المعين للمعنى العام الشامل للأفراد.

وكلا القياسين تمثيل واعتبار وتقدير.

والقياس من حيث الصحة والفساد منه ما هو صحيح ومنه ما هو فاسد والقياس الصحيح هو القياس المعتبر شرعاً وقد استعمله سلف الأمة ولم يردوه بدعوى أن النصوص شاملة لجميع الحوادث؛ بل الشارع إنما بين الأحكام بالأسماء العامة الكلية ولا بد من إدخال القضايا الجزئية والأعيان تحت الأحكام والأنواع العامة عن طريق القياس الصحيح[1].

وقد سار الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله على نهج السلف في ذلك، فقد بين الشيخ رحمه الله في مصنفاته الأقيسة التي يجوز استخدامها في هذا الباب والتي لا يجوز استخدامها كدليل عقلي فالقياس المقتضي للمساواة بين الخالق والمخلوق تعالى الله عن ذلكـ وهو قياس الشمول والتمثيل ممتنع للتباين بين الخالق والمخلوق وإذا كنا لا نقيس الواجب على الجائز والجائز على الواجب في الأحكام ففي باب الصفات لا يجوز قياس الخالق على المخلوق والمخلوق على الخالق من باب أولى.

فلو قال قائل: الله موجود والإنسان موجود ووجود الله كوجود الإنسان بالقياس فإن هذا القياس فاسد لا يصح؛ لأن وجود الخالق واجب ووجود المخلوق ممكن[2].

يقول الشيخ رحمه الله: «لا يمكن أن يقاس الله بخلقه فكل صفات الله لا يمكن أن تقاس بصفات خلقه لظهور التباين العظيم بين الخالق والمخلوق»[3].

(١) انظر: الأصول من علم الأصول لابن عثيمين ص٨١، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠- ٢٨٥)، تكامل المنهج المعرفي ص٢٧٧.
(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٣٠).
(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٣١).

فالشيخ رحمه الله لا يمنع استخدام القياس مطلقاً في هذا الباب وإنما يرى الاستدلال بالأدلة العقلية هنا يجب أن يكون من زاوية القياس بالأولى.

يقول الشيخ: «العلو صفة كمال في المخلوق فإذا كان صفة كمال في المخلوق فهو في الخالق من باب أولى وهذا دائماً نجده في كلام العلماء»[1].

ويقول مبيناً أنواع القياس وما يجوز استخدامه منها في الاستدلال العقلي على هذا الباب: «القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس شمول، وقياس تمثيل، وقياس أولوية، فهو سبحانه وتعالى لا يقاس بخلقه قياس تمثيل ولا قياس شمول»[2].

ويوضح الشيخ المقصود بكل نوع من هذه الأنواع فيقول:

«قياس **الشمول**: هو ما يعرف بالعام الشامل لجميع أفراده...

وقياس **التمثيل**: هو أن يلحق الشيء مثيله فيجعل ما ثبت للخالق مثل ما ثبت للمخلوق.

وقياس **الأولوية**: هو أن يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل، ولهذا يقول العلماء: إنه مستعمل في حق الله، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (النحل: ٦٠)، بمعنى كل صفة كمال، فلله تعالى أعلاها، والسمع والعلم.. وما أشبهها موجودة في المخلوقات، لكن لله أعلاها وأكملها..»[3].

وعلى هذا فإن الشيخ رحمه الله يرى أنه يجوز استخدام قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً في حق الله تعالى؛ إذ هذا القياس قائم على أن الفرع أحق بالحكم من الأصل؛ فالله تعالى ليس كمثله شيء؛ فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٢٩)، وانظر شرح العقيدة الأصفهانية ص٧٤.

(٣) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٢٩، ١٣٠)، وانظر العقيدة الأصفهانية ص٧٤، تجديد المنهج ص٣٦٩.

وقياس الأولى هو القياس الشرعي الفطري الذي يستخدم في باب الإلهيات بل هو طريقة الأنبياء في هذا الباب وقد سار عليها السلف وأئمة أهل السنة والجماعة وهو أحد الموازين الشرعية التي تستخدم في هذا الباب[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والميزان التي أنزلها الله مع الكتاب حيث قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ (الشورى: ١٧)، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ (الحديد: ٢٥)، هي ميزان عادلة تتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه فيسوى بين المتماثلين ويفرق بين المختلفين بما جعله الله في فطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف»[2].

وقد أنكر الشيخ على المخالفين من أهل البدع استخدامهم للقياس الفاسد في هذا الباب وبين أن أقيستهم فاسدة لأنها في مقابلة النص ولأنها تقوم على شبه فاسدة.

وأي قياس أو أي شيء يعود إلى النص بالإبطال فهو باطل لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: ٢٤)[3].

والله تعالى قد نهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو أن يجعلوا له أنداداً، يسوون بينه وبينهم ـ والعياذ بالله ـ والسلف كانوا يستخدمون في حقه قياس الأولى ويرون أن المقاييس الفاسدة التي يسوى ويقاس فيها رب العالمين الخالق بالمخلوق إنما هي أوثان[4].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية للإمام أحمد ص١٣٥- ١٣٧، بيان تلبيس الجهمية ص ١٨٥- ١٨٦ تحقيق الغفيص.

(٢) الرد على المنطقيين ص٣٨٢، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٥، ٢٨٨)، وانظر القواعد المثلى ص٤٥- ٤٦، الأصول من علم الأصول ص٧٨، ٧٩.

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية ص٤٨٣ تحقيق الغفيص.

وقد استخدم الشيخ محمد بن عثيمين ضرب الأمثلة لتقريب المعاني في بعض كتبه بأبسط صورة وأوضحها، حيث يقول: «نحن الآن لا ندرك ما وصف الله به نعيم الجنة من حيث الحقيقة مع أنه مخلوق، في الجنة فاكهة ونخل ورمان وسرر... ونحن لا ندرك حقيقة هذه الأشياء، ولو قيل: صفها لنا، لا نستطيع وصفها، لقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (السجدة: ١٧).. فإذا كان هذا في المخلوق الذي وصف بصفات معلومة المعنى ولا تعلم حقيقتها، فكيف بالخالق؟!»[(١)].

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٧٥، ٧٦)، وانظر لمزيد أمثلة: شرح الواسطية (١/ ٥٦- ٥٧).

المطلب الثاني

الاستنباط العقلي من النص وإيراد التقسيمات لحصر القضايا وتحديدها

تميز الشيخ رحمه الله بدقة الاستنباط من النص واستخراج فوائده وما يدل عليه من أحكام ومسائل، وهو خلال مناقشته للمسائل يورد أدلتها السمعية ويبين ما فيها من استنباطات عقلية ولغوية ويبين ما تتضمنه من قواعد وأصول ودلائل، ويستفيد منها إيراد التقسيمات التي تقرب المعاني، فهو يحرص على السبر والتقسيم، ويحرص على وضع القواعد المطردة في المسائل الاعتقادية التي يقع فيه الخلاف والنزاع؛ وذلك تسهيلاً وتقريباً للمعاني والأحكام.

ومن أمثلة الاستنباط العقلي من النصوص استدلاله بقول الله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الطور: ٣٥)، على أن الله تعالى هو خالقنا، حيث قال موضحاً وجه الدلالة: «أما الدليل العقلي على أن الله خلقنا فقد جاءت الإشارة إليه في قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الطور: ٣٥)، فإن الإنسان لم يخلق نفسه لأنه قبل وجوده عدم؛ والعدم ليس بشيء؛ وما ليس بشيء لا يوجد شيئاً، ولم يخلقه أبوه ولا أمه ولا أحد من الخلق، ولم يكن ليأتي صدفة بدون موجد؛ لأن كل حادث لا بد له من محدث؛ ولأن وجود هذه المخلوقات على هذا النظام والتناسق المتآلف يمنع منعاً باتاً أن يكون صدفة. إذ الموجود صدفة ليس على نظام في أصل وجوده؛ فكيف يكون منتظماً حال بقائه وتطوره، فتعين بهذا أن يكون الخالق هو الله وحده؛ فلا خالق ولا آمر إلا الله، قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤)...»[1].

---

(١) شرح ثلاثة الأصول ص٢٩، وانظر: تفسير القرآن الكريم: سورة الطور ص ١٩٤.

ومن الأمثلة أيضاً استنباطه من قول الله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ﴾ (فاطر: ١)، أن الملائكة الكرام أجساد خلافاً لمن قال إنهم أرواح[١].

واستنباطه من قول الله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (التحريم: ٦)، أن للملائكة عقولاً، إذ كيف من يكون هذا فعله ليس عاقلاً؟![٢].

ومن الأمثلة التي تدل على الاستنباط العقلي وإيراد التقسيمات من خلال النصوص بيانه أن من الفوائد المستفادة من قول الله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٤٤)، صحة تقسيم الصفات إلى ثبوتية ومنفية؛ لأن التي في الآية هنا منفية[٣].

وكذلك تقسيم العبودية إلى عامة وخاصة: «فالعامة هي: الخضوع لأمر الله الكوني كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (مريم: ٩٣).

والعبودية الخاصة هي: الخضوع لأمر الله الشرعي وهي خاصة بالمؤمنين كقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ (الفرقان: ٦٣)، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ (الفرقان: ١)، وهذه أخص من الأولى»[٤].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٦٤، ٦٥)، وانظر زيادة أمثلة: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٥)، تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ٤٤١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٢/ ١٣١)، انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٦٣).

(٤) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٢٠)، وانظر: القول المفيد (١/ ٣٦- ٣٧)، ولزيادة أمثلة القول المفيد (٣/ ١٢٦- ١٢٧)، وانظر جهود الشيخ ابن عثيمين ص٣٤٥.

المطلب الثالث

الإشارة إلى التلازم العقلي بين القضايا

كثيراً ما يشير الشيخ إلى قضية التلازم العقلي بين القضايا سواء في تقريره لأصول الاعتقاد وبيان التلازم العقلي بين القضايا العقدية، أو في رده على المخالفين وبيان اللوازم الباطلة التي تلزم أقوالهم.

وقد عرض في بعض مصنفاته لأنواع الدلالات والتي منها دلالة اللزوم أو التلازم وهي تعني دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه لازم له عقلاً وعرفاً وذلك لأن المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ دلالة مباشرة إنما معناه يلزم منه في العقل أو العرف هذا المعنى المستفاد(١).

وقد ضرب الشيخ مثلاً لدلالة التلازم بلفظ الخالق فهو يدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام أو اللزوم(٢).

ويشير الشيخ إلى أن معرفة هذه الدلالة دلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووفقه الله تعالى فهماً للتلازم؛ فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد مسائل كثيرة(٣).

وقد نبه الشيخ إلى أن اللازم من قول الله ورسوله إذا صح أن يكون لازماً فهو حق لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم الحق حق؛ ولعلم الله تعالى بلازم قوله وقول رسوله فيكون مراداً.

(١) انظر: مذكرة في تيسير المنطق ص٣٢، ٣٣، إيضاح المبهم ص ٣٦، ٣٩.
(٢) انظر: القواعد المثلى ص١١، شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٢١- ١٢٣).
(٣) انظر: القواعد المثلى ص١١، ١٢.

ومن أمثلة إشارة الشيخ إلى التلازم العقلي بين القضايا العقدية في تقريره لأصول الاعتقاد، ما ذكره في باب الصفات من أن التباين بين الخالق والمخلوق في الذات يستلزم التباين بينهما في الصفات لأن صفة كل موصوف تليق به كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى[1].

ومن الأمثلة إشارته إلى التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية حيث ذكر أن من فوائد قول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة: ٢١): «أن الإقرار بتوحيد الربوبية مستلزم للإقرار بتوحيد الألوهية لقوله تعالى: ﴿ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾...»[2].

ومن اللوازم الباطلة التي تلزم قول المخالف والتي تدل على بطلان قوله ما أشار إليه من بطلان قول المعطلة نفاة الصفات: بأن ما تقتضيه عقولهم هو ما يثبتونه وما تنفيه هو الذي ينفي من الصفات، سواء وافق ذلك الكتاب والسنة أو خالفها.

فبين أن من اللوازم الباطلة على هذا القول:

ـ أن الكتاب والسنة لم يبينا الحق، لأن الحق عند هؤلاء هو نفي الصفات، وليس في الكتاب ولا في السنة ما يدل على نفي صفات الكمال عن الله لا نصاً ولا ظاهراً.

ـ أن السابقين الأولين من المهاجرين، والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان كانوا قائلين بالباطل وكاتمين للحق، أو جاهلين به، إذ أن المتواتر عنهم إثبات صفات الكمال لله تعالى وهؤلاء يزعمون أنه باطل، وأن نفي الصفات هو الحق.

ـ أنه إذا انتفت صفة الكمال عن الله لزم أن يكون متصفاً بصفات النقص، فإن كل موجود في الخارج لابد له من صفة فإذا انتفت عنه صفات الكمال لزم أن يكون متصفاً بصفات النقص، وبهذا ينعكس الأمر على هؤلاء النفاة ويقعون في شر مما

(١) انظر: القواعد المثلى ص٢٦.

(٢) تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (١/ ٧٣)، وانظر زيادة أمثلة: المرجع السابق (٢/ ٢٦٩، ٢٣٤).

فروا منه[1].

ومن الأمثلة إنكاره على المخالفين قولهم بنفي الجهة والعلو فبين الشيخ أن الدليل العقلي يبطل قولهم هذا: إذ لازم القول بنفي الجهة والقول بأن الله تعالى في كل مكان ـ تعالى الله عما يقولون ـ إما التعدد أو التجزؤ، وهذا لازم باطل بلا شك وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

كما أن من لوازم القول ألا ينزهه هؤلاء المبتدعة عن المواقع القذرة، فإذا قلت: إن الله معك وأنت في الخلاء، فيكون هذا أعظم قدح في الله تعالى[2].

وهذا الأمر هو الذي ذكره أئمة السلف في إلزام هؤلاء النفاة للعلو كما ورد ذلك عن الإمام أحمد رحمه الله وغيره[3].

(١) انظر: فتح رب البرية ص ٧٤- ٧٧ بتصرف يسير.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧)، وانظر: زيادة أمثلة على إلزام المبتدعين باللوازم الباطلة لأقوالهم: القواعد المثلى ص٥٤، شرح العقيدة الواسطية (١/ ١١٣١، ١١٤).

(٢) انظر: الرد على الجهمية للإمام أحمد ص ١٣٥- ١٣٧، بيان تلبيس الجهمية ص ١٨٥- ١٨٦، ٢٠٦- ٢٠٧، تحقيق الغفيص.

المطلب الرابع

موقف الشيخ محمد بن عثيمين من الحكمة والتعليل ومن الأسباب وتأثيرها في المسببات

الذي عليه جمهور المسلمين وأئمة أهل السنة أن الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، وقد وافقهم على ذلك الكثير من أهل الكلام، ونفاه بعضهم مدعين أنه يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير.

والذي يدل عليه الكتاب والسنة والعقل الصريح أن الله تعالى حكيم يأمر لحكمه ويخلق لحكمة ويفعل لحكمة[1].

وهذا ما ذهب إليه الشيخ محمد بن عثيمين مبيناً أن كل حكم معلل باللام فإنه دليل على ثبوت الحكمة في أفعاله تعالى وأوامره حيث يقول رحمه الله: «إثبات العلة لأفعال الله لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ٢٤٢)..»[2] وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

وقد بين الشيخ أن الله تعالى قد رتب وجود المسببات على الأسباب وجعل بينها ارتباطاً يجعلها تدل دلالة واضحة على حكمة الباري تعالى وعلى خلقه لها؛ إذ يمتنع أن يكون هذا الارتباط وجد صدفة[3].

لكن الشيخ في الوقت ذات يحذر من الالتفات إلى الأسباب بمفردها مطلقاً إذ هذا يفضي بالعبد إلى الشرك، كما أن عدم الالتفات إليها مطلقاً قدح في الشرع

(١) انظر: تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ١٩٣)، وانظر أيضاً ص ٧٤، ٣١١، ٣١٢، (٢/ ١٦٤)، جهود الشيخ ابن عثيمين ص٣٢٢- ٣٢٤.

(٢) تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (٣/ ١٩٣)، وانظر (٢/ ١٦٤) (٣/ ٢٥، ٢٦، ٧٤، ٧٥، ١٨٩).

(٩٦) انظر: شرح أصول الإيمان ص١٣- ١٤، القول المفيد (٣/ ٥٥)، تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (١/ ٢١٧) (٣/ ٣١١، ٣١٢).

والواجب على العبد أن يعلم أن الله تعالى قد رتب وجود المسببات على الأسباب وأن تأثير هذه الأسباب إنما هو بإذن الله تعلى فهو خالق السبب والمسبب، فالله تعالى هو الذي رتب الآثار على أسبابها وربط الكون بعضه ببعض وأمر بتحصيل الأسباب الشرعية والقدرية[1].

(١) تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (١/ ٧٣)، وانظر زيادة أمثلة: المرجع السابق (٢/ ٢٣٤، ٢٦٩).

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية للاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد

عند الشيخ محمد العثيمين

المطلب الأول: الإيمان بالله تعالى

أولاً: ذكر الشيخ رحمه الله أن الإيمان بالله تعالى يتضمن أربعة أمور واستدل على بعضها بالدليل العقلي النقلي، ومما استدل عليه من هذه الأمور:

أ - الإيمان بوجود الله تعالى: فقال: «دل على وجوده تعالى: الفطرة، والعقل، والشرع والحس.

١- أما دلالة الفطرة على وجوده: فإن كل مخلوق قد فطر على الإيمان بخالقه من غير سبق تفكير أو تعليم، ولا ينصرف عن مقتضى هذه الفطرة إلا من طرأ على قلبه ما يصرفه عنها لقول النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه»[(١)].

٢- وأما دلالة العقل على وجود الله تعالى: فلأن هذه المخلوقات سابقها ولاحقها لابد لها من خالق أوجدها إذ لا يمكن أن توجد نفسها بنفسها، ولا يمكن أن توجد صدفة...»[(٢)].

ثم ضرب الشيخ لذلك مثلاً فقال: «لو حدثك شخص عن قصر مشيد، أحاطت به الحدائق، وجرت بينها الأنهار، وملئ بالفرش والأسرة، وزين بأنواع الزينة من مقوماته ومكملاته، وقال لك: إن هذا القصر وما فيه من كمال قد أوجد نفسه، أو

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٥٩).

(٢) شرح أصول الإيمان ص١٣- ١٥، وانظر أيضاً: شرح ثلاثة الأصول ص٨٠- ٨٢، وانظر: أيضاً ص ١٩، وشرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٥- ٥٩).

وجد هكذا صدفة بدون موجد، لبادرت إلى إنكار ذلك وتكذيبه، وعددت حديثه سفهاً من القول، أفيجوز بعد ذلك أن يكون هذا الكون الواسع بأرضه وسمائه، وأفلاكه وأحواله، ونظامه البديع الباهر، قد أوجد نفسه، أو وجد صدفة بدون موجد!؟!..»(١).

وقد بين الشيخ أن هذا الدليل العقلي والبرهان القطعي قد ذكره الله تعالى في سورة الطور في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ (الطور: ٣٥ - ٣٦).

ب ـ الإيمان بألوهيته: استدل الشيخ بالدليل العقلي عند الكلام عن الإيمان بألوهية الله تعالى وما يجب له فيها، وذلك في معرض إبطاله لاتخاذ المشركين آلهة من دون الله حيث يقول الشيخ رحمه الله: «أبطل الله تعالى اتخاذ المشركين هذه الآلهة ببرهانين عقليين:

الأول: أنه ليس في هذه الآلهة التي اتخذوها شيء من خصائص الألوهية، فهي مخلوقة لا تخلق، ولا تجلب نفعاً لعابديها، ولا تدفع عنهم ضرراً، ولا تملك لهم حياة ولا موتاً، ولا يملكون شيئاً من السماوات ولا يشاركون فيه.

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ (الفرقان: ٣).

وقال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ (الأعراف: ١٩١ - ١٩٢).

وإذا كانت هذه حال تلك الآلهة، فإن اتخاذها آلهة من أسفه السفه، وأبطل الباطل.

---

(١) انظر: شرح أصول الإيمان ص١٣- ١٤، القول المفيد (٣/ ٥٥)، تفسير القرآن الكريم: سورة البقرة (١/ ٢١٧) (٣/ ٣١١، ٣١٢).

الثاني: أن هؤلاء المشركين كانوا يقرون بأن الله تعالى وحده الرب الخالق الذي بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، وهذا يستلزم أن يوحدوه بالألوهية كما قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ...الآيات ﴾ (البقرة: ٢١)، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ (الزخرف: ٨٧)»[١].

ومن الأمثلة استدلاله بدليل الفطرة على ما يجب لله في ألوهيته من العبادة، وأن التشريع حق لله تعالى وحده حيث يقول ـ بعد أن ذكر أن الفطرة السليمة ترد البدع ـ: «الفطرة السليمة جبلت على عبادة الله وحده لا شريك له كما قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (الروم: ٣٠)، فالفطر السليمة لا تقبل تشريعاً إلا ممن يملك ذلك»[٢].

جـ ـ الإيمان بأسمائه وصفاته: حيث بين الشيخ اللوازم الباطلة التي تلزم المعطلة منكرة الأسماء والصفات بزعم أن إثباتها يستلزم التشبيه فقال:

«وهذا الزعم باطل لوجوه: **الأول**: أنه يستلزم لوازم باطلة كالتناقض في كلام الله سبحانه، وذلك أن الله تعالى أثبت لنفسه الأسماء والصفات، ونفى أن يكون كمثله شيء، ولو كان إثباتها يستلزم التشبيه لزم التناقض في كلام الله، وتكذيب بعضه بعضاً.

الثاني: أنه لا يلزم من اتفاق الشيئين في اسم أو صفة أن يكونا متماثلين، فأنت ترى الشخصين يتفقان في أن كلاً منهما إنسان سميع، بصير، متكلم، ولا يلزم من ذلك أن يتماثلا في المعاني الإنسانية، والسمع والبصر، والكلام... فإذا ظهر التباين بين المخلوقات فيما تتفق فيه من أسماء، أو صفات، فالتباين بين الخالق والمخلوق أبين وأعظم»[٣].

(١) انظر: شرح أصول الإيمان.
(٢) القول المفيد (١/ ٤٨٨).
(٣) شرح أصول الإيمان ص٢٢ - ٢٣، وانظر: فتح رب البرية ص٩٦.

ثانياً: علو الله تعالى:

يقول الشيخ رحمه الله: «علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع... وأما العقل فقد دل على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص والعلو صفة كمال والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داع أو خائف فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يُمْنَةً ولا يُسْرَةً. واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده، «سبحان ربي الأعلى» أين تتجه قلوبهم حينذاك؟»[1].

وقال في شرح العقيدة الواسطية في الاستدلال على علو الله تعالى أيضاً:

«أدلة العلو التي يثبت بها نقيض قول هؤلاء وهؤلاء (أي الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان والذين قالوا: لا داخل العالم ولا خارجه)، والتي تثبت ما قاله أهل السنة والجماعة، فهي أدلة كثيرة لا تحصر أفرادها، وأما أنواعها، فهي خمسة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة...

أما العقل، فإننا نقول: كل يعلم أن العلو صفة كمال، وإذا كان صفة كمال، فإنه يجب أن يكون ثابتاً لله، لأن الله متصف بصفات الكمال، ولذلك نقول:

إما أن يكون الله في أعلى أو في أسفل أو في المحاذي، فالأسفل والمحاذي ممتنع، لأن الأسفل نقص في معناه، والمحاذي نقص لمشابهة المخلوق ومماثلته، فلم يبق إلا العلو، وهذا وجه آخر في الدليل العقلي.

وأما الفطرة، فإننا نقول: ما من إنسان يقول: يا رب! إلا وجد في قلبه ضرورة

(١) القواعد المثلى ص٦١- ٦٢.

بطلب العلو...»[1].

وقد استدل بالعقل والفطرة والحس والشرع على إثبات صفات الكمال إجمالاً لله تعالى فقال:

«الله تعالى: قد ثبتت له صفات الكمال عقلاً، وفطرة، وشرعاً:

فأما دلالة العقل على ثبوت صفات الكمال لله فوجهه أن يقال: إن كل موجود في الخارج فلابد أن يكون له صفة إما صفة كمال، وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة، وبذلك استدل الله تعالى: على بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بصفات النقص والعجز بكونها لا تسمع، ولا تبصر، ولا تنفع، ولا تضر، ولا تخلق، ولا تنصر، فإذا بطل الثاني تعين الأول وهو ثبوت صفات الكمال لله.

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة أن للمخلوق صفات كمال، والله سبحانه هو الذي أعطاه إياها فمعطي الكمال أولى به.

وأما دلالة الفطرة على ثبوت صفات الكمال لله فلأن النفوس السليمة مجبولة ومفطورة على محبة الله، وتعظيمه، وعبادته، وهل تحب وتعظم وتعبد إلا من عرفت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته...»[2]. ثم أورد رحمه الله أدلة الشرع على ثبوت صفات الكمال لله تعالى[3].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٧٨ - ١٧٩)، وانظر أيضا نفس المرجع ص٣٨٨، ١٩٣، (٢/ ٧٨)، والقول المفيد (٣/ ٣٨٧)، شرح لمعة الاعتقاد ص٦٧ - ٦٨، فتح رب البرية ص٣٢ ـ ٣٦.

(٢) فتح رب البرية ص٢٣، وانظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٠٣ - ١٠٥)، القواعد المثلى ص١٨ - ١٩.

(٣) انظر: فتح رب البرية ص٢٣، ٢٤، وانظر لمزيد أمثلة على استخدام الشيخ للدليل العقلي في الاستدلال على أصول الاعتقاد: شرح العقيدة الواسطية (١/ ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٧٠، ٤٢٨) (٢/ ٣٠٦)، القواعد المثلى ص٣١ - ٣٥.

المطلب الثاني

الإيمـــان باليـــوم الآخــــر

أورد الشيخ في العديد من مصنفاته أدلة عقلية على بعض مسائل اليوم الآخر من ذلك:

أ ـ استدلاله بالعقل على **إمكانية البعث وبطلان قول منكريه**، حيث قال:

«أنكر الكافرون البعث بعد الموت زاعمين أن ذلك غير ممكن، وهذا الزعم باطل دل على بطلانه الشرع، والحس، والعقل... وأما دلالة العقل **فمن وجهين**:

أحدهما: أن الله تعالى فاطر السماوات والأرض وما فيهما، خالقهما ابتداء، والقادر على ابتداء الخلق لا يعجز عن إعادته، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾ (الروم: ٢٧)، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٤)، وقال آمراً بالرد على من أنكر إحياء العظام وهي رميم: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾ (يس: ٧٩).

الثاني: أن الأرض تكون ميتة هامدة ليس فيها شجرة خضراء، فينزل عليها المطر فتهتز خضراء حية فيها من كل زوج بهيج، والقادر على إحيائها بعد موتها، قادر على إحياء الموتى. قال الله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡىِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٌ﴾ (فصلت: ٣٩)، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ لَّهَا طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ﴿١٠﴾ رِّزۡقٗا لِّلۡعِبَادِۖ وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ كَذَٰلِكَ ٱلۡخُرُوجُ﴾ (ق: ٩ - ١١)...»[1].

(١) شرح ثلاثة الأصول ص١٠٥-١٠٨، وانظر: شرح أصول الإيمان ص٤٤-٤٨، القول المفيد (٣/ ٢٤٦، ٢٤٧).

ب ـ الاستدلال بالعقل على إثبات عذاب القبر ونعيمه والرد على منكريه بزعم أن الواقع يخالفه:

يقول الشيخ رحمه الله: «وقد ضل قوم من أهل الزيغ فأنكروا عذاب القبر، ونعيمه، زاعمين أن ذلك غير ممكن لمخالفة الواقع... وهذا الزعم باطل بالشرع، والحس، والعقل...» ثم ذكر دلالة الشرع والحس ثم قال: «وأما العقل: فإن النائم في منامه يرى الرؤيا الحق المطابقة للواقع، وربما رأى النبي ﷺ على صفته، ومن رآه على صفته فقد رآه حقاً ومع ذلك فالنائم في حجرته على فراشه بعيداً عما رأى، فإن كان هذا ممكناً في أحوال الدنيا، أفلا يكون ممكناً في أحوال الآخرة ؟!...»[1].

ج ـ الاستدلال بالدليل العقلي على الحساب يوم القيامة:

يقول الشيخ رحمه الله: «المحاسبة إطلاع العباد على أعمالهم يوم القيامة وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع والعقل...

أما العقل فواضح: لأننا كلفنا بعمل فعلاً وتركاً وتصديقاً والعقل والحكمة تقتضيان أن من كلف بعمل فإنه يحاسب عليه ويناقش فيه»[2].

(١) شرح ثلاثة الأصول ص١٠٨ - ١٠٩، وانظر: شرح أصول الإيمان ص٤٨ - ٤٩، شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٢٤ - ١٢٦).

(٢) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٥٢)، وانظر فتح رب البرية ص ٨٥، ٨٦.

المطلب الثالث

الإيمـــان بالقـــدر

أ ـ الاستدلال بالدليل العقلي على مرتبة العلم من مراتب القدر:

ذكر الشيخ رحمه الله عند بيانه لمراتب القدر أن المرتبة الأولى هي مرتبة العلم فالله تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه الأزلي الذي لا نهاية لأوله واستدل على ذلك بدليل الكتاب والسنة والعقل، يقول في دلالة العقل على ذلك:

«وأما العقل فإن من المعلوم بالعقل أن الله تعالى هو الخالق وأن ما سواه مخلوق ولا بد عقلاً أن يكون الخالق عالماً بمخلوقاته، وقد أشار الله تعالى إلى ذلك بقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤)، فالكتاب والسنة والعقل كلها تدل على أن الله تعالى عالم بما الخلق عاملون بعلمه الأزلي...»(١).

ب ـ الاستدلال بالدليل العقلي في الرد على المخالفين في باب القدر:

١ـ الاستدلال بالعقل على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله:

يقول الشيخ رحمه الله: «وأما الدليل العقلي على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله أن نقول له: ما الذي أعلمك بأن الله قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعاً لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع فلا ندري ماذا يراد بنا؛ فنقول للعاصي: هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن الله قدر لك المعصية؟ سيقول: لا فنقول: إذاً؛ لماذا لم تقدر أن الله قدر لك الطاعة وتطع الله؛ فالباب أمامك مفتوح، فلماذا لم تدخل من الباب الذي تراه مصلحة لك؛ لأنك لا تعلم ما قدر لك.

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٩٤- ١٩٥).

واحتجاج الإنسان بحجة على أمر فعله قبل أن تتقدم حجته على فعله احتجاج باطل لأن الحجة لا بد أن تكون طريقاً يمشي به الإنسان إذ إن الدليل يتقدم المدلول.

ونقول له أيضاً: ألست لو ذكر لك أن لمكة طريقين أحدهما معبد آمن والثاني طريق صعب مخوف ألست تسلك الآمن؟ سيقول: بلى. فنقول: إذاً؛ لماذا تسلك في عبادتك الطريق المخوف المحفوف بالأخطار وتدع الطريق الآمن الذي تكفل الله تعالى بالأمن لمن سلكه فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ (الأنعام: ٨٢)، وهذه حجة واضحة.

ونقول له: لو أعلنت الحكومة عن وظيفتين: إحداهما بالمرتبة العالية والثانية بالمرتبة السفلى؛ فأيهما تريد؟ بلا شك سيريد المرتبة العالية، وهذا يدل على أنك تأخذ بالأكمل في أمور دنياك، فلماذا لم تأخذ بالأكمل في أمور دينك؟!!

وهل هذا إلا تناقض منك؟!!

وبهذا يتبين أنه لا وجه أبداً لاحتجاج العاصي بالقدر على معصية الله ﷻ..»[1].

٢ـ الاستدلال العقلي للرد على القدرية الذين قالوا: إن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة وليس لمشيئة الله تعالى وقدرته أثر في ذلك[2].

فرد الشيخ قائلاً: «والرد على الطائفة الثانية (القدرية) بالشرع والعقل:

أما الشرع... وأما العقل: فإن الكون كله مملوك لله تعالى، والإنسان من هذا الكون فهو مملوك لله تعالى، ولا يمكن للمملوك أن يتصرف في ملك المالك إلا بإذنه ومشيئته[3]...».

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٢٢٧)، وانظر عقيدة أهل السنة ص٤١، ٤٢، شرح الأربعين النووية ص٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) انظر: شرح أصول الإيمان ص٥٨- ٥٩.

(٣) شرح أصول الإيمان ص٦٠.

المطلب الرابع

الاستدلال العقلي في باب الأسماء والأحكام

استدل الشيخ رحمه الله بالدليل العقلي في هذا الباب على عدة أمور:

١ـ زيادة الإيمان ونقصانه: حيث ذكر الشيخ أن هناك تلازماً عقلياً بين الزيادة والنقصان، وعلى هذا فكل نص يدل على زيادة الإيمان فهو دال أيضاً على نقصه وبالعكس[(١)]، قال الشيخ معللاً ما ذهب إليه هنا: «لأن الزيادة والنقص متلازمان لا يعقل أحدهما دون الآخر»[(٢)].

٢ـ الاستدلال بالعقل في الرد على المرجئة[(٣)] والوعيدية[(٤)] في منعهم لتفاضل الإيمان، حيث يقول الشيخ: «وكل من هاتين الطائفتين محجوج بالسمع والعقل:

أما السمع فقد تقدم في النصوص ما دل على إثبات زيادة الإيمان ونقصه».

وأما العقل فنقول للمرجئة: قولكم: «إن الإيمان هو إقرار القلب، وإقرار القلب لا يتفاوت» ممنوع في المقدمتين جميعاً.

---

(١) انظر: فتح رب البرية ص ١٠٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجئة: هم القائلون بالإرجاء، وهو يدور على معنين: الأول: إعطاء الرجاء، فالمرجئة يعطون الرجاء لأهل المعاصي والغلاة منهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، والثاني: التأخير فهم يؤخرون العمل عن الإيمان ويزعمون أن الإيمان قول فحسب أو مجرد اعتقاد القلب، والمرجئة أصناف عدة.
انظر: البرهان ص ٤٣١، المواعظ والاعتبار ص ٣٤٩، الفرق بين الفرق ص ١٨٧، القدرية والمرجئة ص٧٩.

(٤) الوعيدية: الذين يقولون بخلود مرتكب الكبيرة في النار وهذا اللفظ يشمل الخوارج والمعتزلة ومن تبعهم في هذه المسألة حيث يغلبون آيات الوعيد على آيات الوعد.
انظر: في الكلام عن هاتين الفرقتين وقولهم في الوعد والوعيد: مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٧)، التبصير في الدين ص٤٥، الملل والنحل (١/ ٤٣- ٤٦).

أما المقدمة الأولى: فتخصيصكم الإيمان بإقرار القلب مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة من دخول القول والعمل في الإيمان.

وأما المقدمة الثانية فقولكم: «إن إقرار القلب لا يتفاوت» مخالف للحس، فإن من المعلوم لكل أحد أن إقرار القلب إنما يتبع العلم ولا ريب أن العلم يتفاوت بتفاوت طرقه فإن خبر الواحد لا يفيد ما يفيده خبر الاثنين وهكذا، وما أدركه الإنسان بالخبر لا يساوي في العلم ما أدركه بالمشاهدة فاليقين درجات متفاوتة وتفاوت الناس في اليقين أمر معلوم، بل الإنسان الواحد يجد من نفسه أنه يكون في أوقات وحالات أقوى منه يقيناً في أوقات وحالات أخرى.

ونقول: كيف يصح لعاقل أن يحكم بتساوي رجلين في الإيمان أحدهما مثابر على طاعة الله تعالى: فرضها ونفلها، متباعد عن محارم الله وإذا بدرت منه المعصية بادر إلى الإقلاع عنها والتوبة منها، والثاني مضيع لما أوجب الله عليه ومنهمك فيما حرم الله عليه غير أنه لم يأت ما يكفره، كيف يتساوى هذا وهذا؟!

وأما الوعيدية فنقول لهم: قولكم: إن فاعل الكبيرة خارج من الإيمان مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة، فإذا تبين ذلك فكيف نحكم بتساوي رجلين في الإيمان أحدهما مقتصد فاعل للواجبات تارك للمحرمات، والثاني ظالم لنفسه يفعل ما حرم الله عليه، ويترك ما أوجب الله عليه من غير أن يفعل ما يكفر به؟ !

ونقول ثانياً: هب أننا أخرجنا فاعل الكبيرة من الإيمان، فكيف يمكن أن نحكم على رجلين بتساويهما في الإيمان وأحدهما مقتصد، والآخر سابق بالخيرات بإذن الله؟!»[1].

وقد تقدم معنا كيف أن الشيخ جعل من النظر في آيات الله الكونية والشرعية

(١) فتح رب البرية ص ١٠٣- ١٠٤.

سبباً لزيادة الإيمان، ومن الغفلة والإعراض عن النظر في آيات الله وأحكامه الكونية والشرعية موجب لمرض القلب أو موته باستيلاء الشهوات والشبهات عليه[1].

(١٢٠) انظر: المرجع السابق ص ١٠٤- ١٠٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد:

فإنني أختم هذا البحث بذكر أهم النتائج والتوصيات وأجملها فيما يلي:

* **النتائج:**

١ـ أن منهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد تلقياً واستدلالاً منهج ثابت مؤصل من الكتاب والسنة.

٢ـ أن مصادر تلقي الاعتقاد عند الشيخ محمد بن عثيمين هو الدليل الشرعي، والعقل والفطرة روافد مصدقة ومؤيدة للنقل.

٣ـ أن العقل والفطرة من الأدلة المعتبرة عند الشيخ محمد بن عثيمين وهي تابعة في دلالتها للكتاب والسنة ودلالتها على أصول الاعتقاد دلالة مجملة.

٤ـ أن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح.

٥ـ أن مصادر المعرفة التي استخدمها الشيخ في الاستدلال متنوعة منها: الحس بأنواعه والعقل والخبر، غير أن مصادر تلقي العقيدة هي الكتاب والسنة ومصادر المعرفة الأخرى تابعة لها في الدلالة.

٦ـ يؤكد الشيخ محمد العثيمين على ضرورة استخدام كل مصدر من مصادر المعرفة في مجاله المحدد.

٧ـ تميز منهج الشيخ العلمي بدقة الاستنباط والثبات في التأصيل والتقعيد.

٨ـ أن أهل السنة والجماعة في كل زمان ومكان يعطون للعقل والفطرة مكانتها ويستدلون بالدليل العقلي في مجاله ولا يعرضون عنه أو يغالون فيه.

* **التوصيـــات :**

ـ العناية باختيارات الشيخ وبتراثه العلمي عموماً لا سيما في مجال الاعتقاد إذ تميز بالسلاسة والوضوح والقوة والإيجاز.

ـ جمع أقوال الشيخ وشروحه العقدية في مؤلف واحد مرتب بحسب ترتيب أصول الإيمان الوارد في حديث جبريل عليه السلام ليسهل للقارئ والمطلع الوصول إلى أقواله واختياراته حول كل أصل مجموعاً في موضع واحد.

ـ إبراز اهتمام علماء أهل السنة قديماً وحديثاً بالاستدلال بالعقل الصريح لا كما يثار عنهم بأنهم إنما اقتصرت ردودهم وأقوالهم على الاستدلال بالسمع فحسب وأنهم لا دراية لهم بأدلة العقل.

ـ للشيخ عناية متميزة بأدلة الشرع العقلية إلى جانب السمعية، ودراسة تلك الاستدلالات الشرعية العقلية مستقلة تدرس باستقلال واستخراج نفائس ما يذكره في تلك الاستدلالات ينفع الله بها، بإذن الله تعالى.